**دراسة تجريف الاراضي الزراعية وبساتين النخيل في محافظة بابل**

**(الاسباب والحلول ) ..**

**م.م. شيماء ساطع محمد علي (تنوع احيائي /بيئة ) , م.م. ليلى كريم مخيف (هندسة بيئية)**

**م. نور علاء عبد الحسين (هندسة بيئية ) , حسين مكي محمود (دائرة زراعه بابل )**

**الخلاصة :**

لاجل الوقوف على الخطوات الحثيثة والجادة لحل مشكله تجريف الاراضي الزراعية في محافظة بابل وبسبب شدة الظروف التي مر بها العراق عموما ..كانت هذه الدراسة التي ناقشت وبشكل مستفيض كل الاسس والاطر التي تمحورت حولها مشكله تجريف الاراضي الزراعية في المحافظة للاسباب العديدة الموضحة في تفاصيل الدراسة وكذلك وضع الحلول المناسبة لكل مشكله ولكل جانب ادى الى تفاقم حالة تجريف الاراضي الزراعية , ولاجل بلوغ غاياتنا واهدافنا في حل كل المشاكل العالقة توصلت الدراسة الى مقترحات قام باعدادها فريق الدراسة املين من الجهات المختصة الاخذ بها ..حتى يكون منهجنا في العمل المشترك بين وزارتي الزراعه والتعليم العالي هو منهج يخدم ابناء المحافظة للوصول الى واقع افضل .

**المقدمة :**

مما لا شك فيه ان الزراعة والارض ركن اساسي من اركان بناء الاقتصاد المتين لكل دوله وهي الركيزة الاساسية لقوت الشعب وبذلك اليه الاعتماد عليها تزداد في كل دوله حتى توسعت افق تطويرها ونهضت الى جانبها الثروة الحيوانية .

محافظة بابل كانت وما زالت المركز الحيوي لمنطقة الفرات الاوسط لتميزها بموقعها الجغرافي وكذلك الحيوية في الانتاج الزراعي والاراضي الزراعية الممتدة على طول محاذاة فروع نهر الفرات مما مكنها من التميز في قطاع الانتاج الزراعي للمحاصيل الزراعية بانواعها وكذلك النخيل وعليه لفتت انتباهنا في غضون السنوات الاخيرة حالة تجريف الاراضي الزراعية بمساحات ليست بالقليلة وكذلك حالة تدني المزروعات ...وانتشار عملية القطع الجائر لاشجار النخيل ما ادى الى توفر مساحات من الاراضي وتحولها الى اراضي شحت فيها المياة بسبب انقطاع الزراعه وتحولها الى اراضي استثمار صناعيه لاغراض تجارية وصناعية متعددة وبذلك يدق ناقوس الخطر فيها

ولان الظروف التي مر بها العراق عبر سنوات من الحصار والحروب وما الت اليه بعض الجوانب التي اثرت سلبا على تمويل الزراعه بكل ما هو حديث ,كانت النتيجة الاخفاقات في بعض جوانب متابعه الاراضي المزروعه ومساحتها والحفاظ على ما موجود من اراضي خضراء واراضي مزروعه بالنخيل

**الاسس المعتمدة لتحديد مشاكل الاراضي الزراعية والحد من التجريف :**

**1 - الاسس المتعلقه بالارض الزراعيه والمنتوج الزراعي:**

1. اهم صفة ميزت الاراضي الزراعية في السنوات الاخيرة في العراق هي فقدان البذور المحسنة والتي كانت انفا موجودة في البنك الزراعي للبذور العراقية والتي كانت كفوءة جدا في نوعيتها ومحصولها الوفير ...اذ شجعت الظروف بعد السقوط على تسريب وفقدان تلك البذور وبذلك اصبح البنك الجيني العراقي مفتقد لتلك البذور واعتمد على البذور الاجنبية في الزراعه والانتاج .

الحل للمشكله :

1. هي الالتفات الى الانواع الموجودة لدى الفلاح العراقي واعادة التشكيله الجينية للبنك العراقي الجيني للبذور من القديم الموجود او استخدام التقانات المتقدمة في تخليق الانواع الافضل من جديد , اذ ان هذه الظاهرة خلفت نوعيات رديئة من المنتوجات الزراعية رغم عذوبة المياه العراقية .
2. التنسيق مع الشركات الزراعية المتخصصة في القطاع الخاص على توفير بذور بأصناف عالية الانتاج والاسمدة النوعية الحديثة وخفض اسعارها لتمكين اغلب المزارعين من شرائها و لسد النقص الحاصل في السوق من البذور يتوجب أنشاء معمل لأنتاج البذور في المحافظات.
3. ضعف الاسناد المقدم للفلاح من خلال عدة نقاط :
4. - قلة الاسمدة المقدمة واعتمادها فقط على اليوريا والمركب .
5. قلة الجرعة السمادية وبما يتناسب مع التدهور الحاصل بالاراضي الزراعية .
6. تأخر تجهيز الاسمدة بسبب تأخر أقرار الخطة الزراعية
7. أعتماد التجهيز على المستوى الفردي لكل فلاح **.**

**الحل :**

1. توزيع الاسمدة قبل الاستزراع بمدة كافية وعدم تكرار ذلك كل سنة
2. أعتماد نظام المخولين للسلف والاقارب أختصاراً للوقت والمراجعين

3- العمل على قرار جرعة سمادية علمية لكل المحاصيل (الستراتيجية ، والخضر )

4- توسيع منافذ توزيع الاسمدة وأعتماد الوكلاء ضمن خطة مركزية تعد من قبل دوائر الزراعة ويفعل دورهم بأشراف الدوائر الرقابية .

5- توسيع الاستثمار لأنتاج الاسمدة وتهيئة مخازن نظامية لذلك

1. توسيع استيراد المحسنات الانتاجية ( الهرمونات النباتية ، ومنظمات النمو ومعامل الدبس لأنتاج الاسمدة العضوية ) .

**2-مشاكل الحراثة والحصاد والآليات الزراعية والمكننة .**

بسبب وضع الفلاح الخامل الناتج من رداءة الالات والمعدات القديمة وعدم التشجيع له من قبل الجهات المعنية وحاجته الماسة لبعض الالات لابد من الاتي :

1. ضرورة ادخال المكننة الحديثة في الزراعة كالباذرات والجانيات والمفرطات الحقلية وأنظمة الري بالرش وبالتنقيط للتقليل من التكاليف اذ عانى الفلاح من قدم الات المستخدمة سابقا .
2. تدعيم الاقراض للفلاح لتحسين كل ما من شانه النهوض بواقع الفلاح الحالي ليهتم مقابل ذلك بالاستثمار الامثل للارض
3. تجهيز دوري للفلاح بالوقود لتسيير امور المكائن .

**3- مشاكل تتعلق بالبساتين (النخيل – الفواكه –الخضر والغابات ) .**

عندما يكون المحصول الخضري او محاصيل النخيل التي يسخر بها العراق على حافة الخطر فهذا يعطي مؤشرين :

**الاول** : ان الاقتصاد العراقي بدا بالخط السلبي الاول للانهيار

**الثاني** : لابد من اتخاذ الاجراءات الحتمية والسريعه لانقاذ الوضع لاسيما ان النخيل مورد اقتصادي متين لانه يرفد عملية التصدير والحصول على العمله الصعبه وهذا يندرج تحته معطيات اقتصادية اخرى .وعليه سيكون الحل كالاتي :

**1-**فتح أسواق جديدة لغرض تسويق الأنتاج الزراعي وخاصة التمور .

2-تشجيع المستثمرين الاجانب لغرض استثمار التمور لغرض أنتاج السكر السائل والوقود الحيوي والزيوت والاعلاف والكحول والسماد العضوي وغيرها .

3-تشجيع المستثمرين والجمعيات المتضمنة على انشاء مختبرات خاصة بالزراعة النسيجية .

1. تحديد البساتين المعدة لزراعه النخيل وتسييجها وفرض عقوبات على كل من يتجاوز بالقطع او تغيير معالم الارض او البستان .
2. ومكافحة كافة انواع الافات الزراعية الخاصة بالنخيل وغيرها من المحاصيل . شمول مرض حفار النخيل بالحملة الوقائية

5-منع الاستيراد وخاصة في حالة وفرة الانتاج .

6-أعتبار النخيل ثروة وطنية وتشكيل فرق بحثية جوالة للأهتمام بالجانب الوقائي للنخيل .

7-أيجاد الية لغرض تنشيط مشروع أنشاء البساتين وتسجيل البساتين الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالحصة المائية لهذه البساتين .

**4مشاكل التقنيات الزراعية الحديثة بضمنها المكافحة .:**

وجود الامراض النباتية يعطل وبشكل كبير نمو النبات مهما كانت مقاومته للظروف البيئية ,اضف الى ذلك ان ظروف المناخ في حالة تغاير مستمر وعدم وجود المكافحة الصحيحة او اساليب الرش الحديثة للمبيدات ادت وبشكل كبير الى جعل انواع من المحاصيل الزراعية ضعيفة وبالتالي اصبحت عمليه تجريف الاراضي لبعض المناطق داخل الحله شىء واضح وملموس .وعليه لابد من اتخاذ تدابير مستقبليه :

الحلول :

1-توفير ودعم تقانات الري الحديثة والات المكافحة ضمن المبادرة الزراعية .

2-التوجه الى تفعيل المكافحة الحيوية المتكاملة لأكثار المفترسات , فتح مختبر مركزي ومختبرات حقلية في الشعب الزراعية

3-تطوير البحوث الزراعية بالتعاون مع الكليات في هذا المجال .

4-أشراك الفلاحين في دورات تدريبية لاستخدام تقانات الري الحديثة

5-أستخدام المبيدات من مناشئ نباتية خاصة على حشرتي الحميرة والدوباس على النخيل .لكونها مواد صديقة للبيئة .

6-أستيراد المبيدات من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ومن مناشئ عالمية وجعلها تخضع للسيطرة الوطنية قبل استخدامها .

**5قله السيطرة على الانتاج الزراعي وزراعه النخيل** :

هنا يكمن الجانب الاخر والمهم الذي جعل من فقر وبطىء وقله الانتاج الزراعي ..وظهرت هذه الحاله واضحة في مزارع الذرة الصفراء حيث كان انتاجها في الموسم الخريفي لسنة 2013 (165111 دونم) ومع ذلك كان الانتاج منخفض رغم سعة المساحة المزروعه وهذ يعود الى اسباب تتعلق بالارض نفسها او اسباب تتعلق بكفاءة ما يستخدمه الفلاح منم مواد وبذور واساليب ميكانيكية في الزراعه .

وظهر للعيان ان نشاط الفلاح بدا يتراجع مقابل حاجة السوق والمواطن والسبب يعود الى الفائض من المنتوج المستورد الذي غزى الاسواق وباسعار نافست اسعار الفلاح ...مما ادى الى تراجع ما يطرحه الفلاح العراقي وانعكس تدريجيا على نشاطه تجاه ارضه وانتاجه ...وهذا ينطبق حتى على اشجار النخيل بالذات بسبب التوسع في المشاريع التجارية والاقتصادية الخاصة ...وتراكم الامراض في تلك البساتين مما ادى الى تنازل الفلاح عن الاستزراع ...خاصة اذا ادركنا ان الامستورد من التمور اصبح مميزا للتمور في الاسواق العراقية وباسعار مناسبة جدا ..

الحل الامثل لذلك هو :

1. ايقاف حالة الاستيراد من المنتوجات والمحاصيل الزراعية والتمور ..
2. جعل الفلاحين العراقيين هم من يغرق السوق العراقي لتصبح عمليه الطلب والحاجة هي التي تسند وتدعم الفلاح معنويا وماديا .
3. جعل الرديف الاخر من رعاية الفلاح دور الجهات المختصة وكما ورد سابقا في المكافحة للافات الزراعية وتوفير السماد العضوي ورفد ودعم الاسعار التي تباع بها البذور والاسمدة للفلاح .
4. تعزيز اليه وصول المنتج من الفلاح الى المواطن المستهلك وجعل الفلاح العراقي داعما لحاجة حتى المستشفيات والسجون وغيرها لرفد كل مرافق الحاجة للمواطن العراقي وبذلك تكون عملية العرض والطلب متناسقة .
5. تجديد واعادة نشاط السايلوات (للحنطة والشعير ) في المدحتية والمشروع لجعلها ذات طاقة استيعابية اكبر لكون تلك المحاصيل استراتيجية مهمة
6. تطوير الاسواق للجمله والمفرد لعرض المنتوج الزراعي العراقي وجعل الفلاحين يتسابقون في عرض منتوجاتهم ,,وتوفير مخازن داخل تلك الاسواق تتوفر فيها شروط الخزن والتبريد مما يحافظ عليها بشكل افضل واطول ...
7. اعادة هيكلية الشركات التسويقية والتنظيمية لدعم عمل الفلاح والتعاون معه لرفع مستوى كفاءة التسويق والعرض للمواطن العراقي بل وتساهم نفسها في ايصال افضل ما يمكن للمواطن العراقي وهذا يؤدي الى تنافس الفلاحين لعرض افضل ما لديهم من انتاجهم الزراعي .
8. أنشاء مراكز حديثة لجمع التمور وتصنيعها وتسويقها داخلياً وخارجياً لان بابل تعتبر الاولى في انتاج التمور وهذا سيعطي للمحافظة ايراداً أضافية لايستهان به .
9. أستلام الانتاج من التمور في وقت مبكر (في منتصف شهر ايلول ) من الفلاحين .
10. ألزام شركات انتاج البذور بتجهيز المستثمرين (مساحات اكثر من 100 دونم ) من خارج حصة المديرية وكذلك في مايتعلق بمنتجي البذور حيث غالباً ما ينافس هؤلاء بقية المزارعين في حصصهم من البذور .
11. تشجيع المزارعيين وخاصةً اصحاب المساحات الكبيرة والمتوسطة على أدخال المكننة الحديثة في عمليات الزراعة والري والجني من خلال استيراد هذه المعدات وأدخالها ضمن المبادرة الزراعية..
12. **المشاكل الادارية :**

المشاكل الادارية تنصب في النقطة الاولى والمهمة وهي التخصيصات الماليه التي من شانها ان تعالج الكثير من المشاكل

وبسبب قله الوارد المالي لمديرية الزراعه ادى الى غلبه القطاع الخاص في تمويل البذور المحسنة والممتازة والتي ارهقت الفلاح العراقي . وذلك يجعل من المردود الزراعي من المحاصيل بسبب غلاء البذور او استعماله لبذور رديئة محصولا قليل النوعية والوفرة وهذا سينعكس ايجابا تجاه المنتج المستورد .

تبين ان المديرية تحوي حوالي 35 من حمله الشهادات العليا والذين من الممكن ان يعطيهم البحث العلمي القدرة على حل المشاكل لكنهم لم يجدوا المورد المالي المخصص للبحث العلمي

الحلول

بما ان المورد المادي يحل مشاكل( الحاصودات الحديثة والبذور المحسنة وانشاء بنك الجينات الذي من شانه ان يعيد الانواع القديمة من البذور العراقية الى سابق انواعها , توسيع الاراضي المستصلحة وادامة الموجودة , توسيع شبكات توزيع المياه على جميع الاراضي) خاصة وان القطاع الزراعي في بابل يساهم بنسبة 42% من الانتاج الكلي للمنتجات الزراعية للبلد ، وايضاً تتميز محافظة بابل بأنها الاولى في بعض جوانب القطاع الزراعي مثل محصول الذرة الصفراء ومشاريع الدواجن.

تخصيص عدد كبير من السيارات للمديرية وللشعب التابعة لها وذلك لكثرة الاعمال التي تقوم بها .حيث ان المديرية لم تستلم سيارات منذ عام 2003 واغلب السيارات الموجوده في المديرية قديمة ولاتصلح للعمل.

1. **مشكلة التسويق** :

يواجه التسويق الزراعي في محافظة بابل محددات هامه تعيق التنمية الاقتصادية الزراعية .

المقترح :

1-أخضاع المنتوجات الزراعية المستوردة الى السيطرة النوعية وخضوعها الى لجان تدقيق.

2- منع دخول المنتجات المستوردة في حالة وفرة الانتاج المحلي .

3-السيطرة على منافذ التهريب وخاصة مايتعلق بالثروة الحيوانية والاغنام .

4-أيجاد وسائل تصريف للمنتوجات المحلية الى الدوائر التي تحتاجها مثل المستشفيات والسجون والدوائر المسلحة .

6- تسهيل أنشاء المشاريع الزراعية وخاصة الصغيرة لخريج الكليات والمعاهد الزراعية والبيطريين .

8- عمل خطة مستقبلية لبناء السايلوات ذات طاقة استيعابية كبيرة (للحنطة والشعير ) لصالح وزارة التجارة في ناحية المشروع والمدحتية وذلك لأستيعاب الكميات المتزايدة من انتاج هذه المحاصيل الاستراتيجية .

9-انشاء أسواق جمله للفواكه والخضر في المحافظة تتوفر فيها الشروط المخزنية تتسع للكميات الداخله لهذه الاسواق .

10-أنشاء شبكة طرق رئيسية لكي تسهل أيصال وتصدير السلع الزراعية .

11-أنشاء أسواق جملة متخصصة بالتخزين المجمد والمبرد للحفاظ على هذه السلع من التلف وسهولة مراقبتها من قبل لجان متخصصة وكفوئه لفحص صلاحيتها للأستهلاك .

12-أمكانية خلق فرص عمل جديدة في مجال التسويق الزراعي نظراً لأزدياد أهمية هذا النشاط وزيادة اهتمام الشركات والمؤسسات التسويقية في بناء هياكلها التنظيمية .

13- للعمل التسويقي الدقيق يحفز الشركات للاستثمار في مجال القطاع الزراعي والتسويقي مما ينعكس ايجاباً على الواقع الزراعي في المحافظة .

14-أنشاء مراكز حديثة لجمع التمور وتصنيعها وتسويقها داخلياً وخارجياً لان بابل تعتبر الاولى في انتاج التمور وهذا سيعطي للمحافظة ايراداً أضافيا لايستهان به .

15- أستلام الانتاج من التمور في وقت مبكر (في منتصف شهر ايلول ) من الفلاحين

كل ما ورد اعلاه هي مشاكل حدت من اندفاع الفلاحين باتجاه استزراع الاراضي او ادامة زراعتها .

1. **المشاكل القانونية للاراضي الزراعية** :

المشكلة 1:

الاراضي الزراعية تدار من خلال مجموعة كبيرة من القوانين والقرارات والتعليمات أبتدأ من القانون 30 لسنة 1958 الى قانون 35 لسنة 1983 وبالتالي يسبب ارباك في التنفيذ وعدم استقرار العلاقات الزراعية .

الحل : نقترح تشريع قانون موحد تدار الاراضي الزراعية به يكون ضامن الحق لدوله والافراد.

المشكلة 2:

تفتيت الاراضي الزراعية وخاصةً المتعاقد عليها وفق القانون 35 لسنة 1983 وأعادة التعاقد عليها وفق وحدة التوزيع فأنه يعد مخالفة للقانون أعلاه كونه من الاسباب الموجبة لصدور القانون انف الذكر هو للتوسع الافقي في الزراعة والتعاقد على الاراضي الزراعية غير المزروعة والفائضة عن حاجة فلاحيين المنطقة أضافة الى سلبيات التفتيت الاخرى ومنها استحالة استخدام المكننة الزراعية والالات الزراعية والات الري الحديثة وانتشار الآفات الزراعية وتدهور اصناف النباتات مما يسبب قلة الانتاج في وحدة الغلة والصنف أضافة الى العرف الاجتماعي .

الحل :

التريث في تنفيذ قرار التفتيت وأعادة النظر به وفق شروط يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية كأن يوضح شروط العقد وذلك بألزام المستأجر بأستصلاح الاراضي المتعاقد عليها وتطبيق نظام الدورة الزراعية وان لاتقل المساحة المستغله عن 75% صيفاً و100% شتاءاً وأن يكون بدل الايجار تصاعدياً مع المساحة ، أو يكون التجزئة على الطاقة التصميمية لأنظمة الري بالرش لتشجيع الفلاحين على أستخدام تقانات الري الحديثة .

المشكلة 3:

• تفعيل دور رؤساء الوحدات الادارية في رفع التجاوزات التي تحصل على الاراضي الزراعية على ان تكون فورية .

• قلة الكادر المتخصص في ادارة الأراضي الزراعية .

الحلول :

1-ادخال الموظفين في دورات تخصيصية في دول متقدمة بأدارة الاراضي الزراعية .

2-توفير وسائط نقل ( السيارات الحقلية) لغرض مراقبة الاراضي الزراعية .

1. **الاستثمار للاراضي الزراعية :**

**المشكله 1:**

قلة المستثمرين في مجال استصلاح الاراضي الزراعية .

الحل :

أصدار تشريع يضمن بموجبه تحفيز المستثمرين على هذه المشاريع من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة بالاستصلاح مقابل استصلاح هذه الاراضي .

**المشكلة 2**:

معظم الأراضي داخل المحافظة مثقلة بالحقوق التصرفية او التعاقد وهذه الأراضي ذات ميزة استثمارية لقربها من الطرق وخصوبتها وفيها خدمات عامة .

المقترح :

يكون العلاج عن طريق ترشيح الأراضي التي يتم فسخ عقودها أو الغاء توزيعها او الغاء الحقوق التصرفية فيها وذلك لصلاحيتها لأنشاء المشاريع الاستثمارية .

**المشكلة 3** :

الاراضي المرشحة للأستثمار والعائدة للمالية بعيدة عن الخدمات العامة وعدم رغبة المستثمر في استثمارها كونها في مناطق غير امنه .وأن قسم من الاراضي المرشحة للأستثمار فيها تجاوزات واجراءات قانونية ممايسبب مشاكل للمستثمر في غنى عنها .

الحل :

ضرورة ان تكون الأراضي المرشحة لأستثمار في أماكن حيوية لكي يزداد الاقبال عليها من قبل المستثمرين وعليه يجب تشكيل لجنة لمتابعة رفع التجاوزات الحاصلة على الاراضي المرشحة للأستثمار وتسهيل الأجراءات القانونية .

**المشكلة 4:**

قلة المستثمرين في مجال استصلاح الاراضي الزراعية .

الحل :

أصدار تشريع يضمن بموجبه تحفيز المستثمرين على هذه المشاريع من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة بالاستصلاح مقابل استصلاح هذه الاراضي .

**المشكلة 5 :**

أن عملية تخصيص هذه الأراضي ومراجعة الدوائر ذات العلاقة يتم من قبل المستثمر ممايسبب عدم رغبة المستثمر بذلك لأستهلاكه الوقت بالمراجعة .

الحل :

ضروري متابعة تخصيص الأراضي المرشحة للأستثمار من قبل الدوائر ذات العلاقة على أن تتحمل الدوله كافة الرسوم المستحقة لهذا النشاط.

**المشكلة 6:**

ضعف الاعلام الاستثماري في المحافظة من قبل هيئة استثمار بابل والدوائر ذات العلاقة بالرغم من عرض الفرص الاستثمارية .

المقترح :

تفعيل الدور الاعلامي من قبل هيئة استثمار بابل والدوائر ذات العلاقة عن الفرص الأستثمارية المعلنة في الوقت الحاضر .

**المشكلة 7:**

عند اكمال المستثمر كافة الاجراءات يواجه مشكله اخرى في استيراد مايحتاجه للمشروع من وزارة التجارة .

الحل :

ويكون الحل بتذليل الصعوبات امام المستثمرين عند انشاء المشروع في توفير المستلزمات الضرورية للمشروع خصوصاً المستورده من الخارج مع وز ارة التجارة .

**المشكلة 8:**

التداخل بين الوزارت والدوائر ضمن الوزارة الواحدة في ملكية الارض .

الحل :

وعليه يجب تخويل جهة محددة والتي تدير الاراضي المملوكه لجهات اخرى مثلاً أراضي الغابات وأراضي البلدية .

**المشكلة 9:**

عدم تفعيل قوانين حماية الأنتاج لتوفير الأسواق للمستثمرين .

الحل :

يجب تفعيل قانون حماية الانتاج الزراعي ومنح الصلاحيات لتنظيم الاسواق المحلية .وأن يكون اقرار المشاريع الاستثمارية عن طريق لجنة من دوائر الزراعة في المحافظة وبالتنسيق مع الحكومة المحلية وخاصة مايخص لجان الكشف أختصاراً للوقت .

**المشكلة 10**

البناء العشوائي للفلاحين والمتجاوزين على الاراضي الزراعية .

اصبحت مشكله البناء العشوائي للفلاحين صفة مميزة لاغلب العوائل الفلاحية وهنا تكمن المساله في ناحيتين :

الاولى : ان الفلاحين وبسبب المشاكل اعلاه ادت الى نزوحهم الى مناطق بعيدة عن سكناهم الاصلي وهذا يؤدي الى عدم قدرة الفلاحين على الاستثمار او زرع او تنمية الارض للزراعه بسبب قلة ايفائهم للبذور والاسمدة ...والمكائن ...

الثانية : ان الفلاح عندما ينتقل من ارض الى اخرى يعطي حاله من عدم الانتماء الى الارض وعندما يلاقي صعوبة العيش او صعوبة الزراعه بسبب المشاكل الموجودة حتما سيجعل من جعل الارض ميته عاجلا ام اجلا وهذا بالنتيجة يجعل من التجريف وقلة الاستزراع ظاهرة متوقعة الحصول مستقبلا .

والاسباب التي جعلت الفلاح يهجر ارضه الى اراضي اخرى هي :

1. اهمال بعض الفلاحين والمزارعين أراضيهم وعدم زراعتها نتيجة انخفاض واردها وكذلك انخفاض أعداد مشاريع الانتاج الحيواني بسبب تنافس المنتج المستورد .

2. تدهور الاراضي الزراعية بسبب ارتفاع نسبة الملوحة والمياه الجوفية .

3. قلة التخصيصات المالية وهو احد المعوقات الرئيسة في القطاع الزراعي .

4. ضعف تفعيل قوانين حماية وتحسين البيئة فهنالك العديد من التجاوزات التي يتم رفعها الى الجهات القانونية والوحدات الإدارية ولم تتخذ الاجراءات الرادعة بحق المتجاوزين .

5. انخفاض مناسيب نهر الفرات ادى الى تقليص الخطط الزراعية وخاصة المحاصيل الصيفية

6. محدودية استخدام منظومات الري بالرش وكثير من مياه الابار الارتوازية غير صالحة للزراعة

7. ضعف عمليا الصيانة للأراضي المستصلحة مما ادى الى تدهورها.

الحل :

أصدار تشريع يضمن بموجبه فيها مجمعات سكنية للفلاحين وعدم البناء ضمن الاراضي الصالحه للزراعة .

8. ارتفاع اسعار البذور الهجن ذات الانتاجية العالية وسيطرت شركات القطاع الخاص على استيرادها وقلة البذور المجهزة من الوزارة مما أدى بالمزارعين الى استخدام بذور التوفير الذاتي ذات الانتاجية المنخفضة .

9. قلة الاسمدة المقدمة واعتمادها فقط على اليوريا والمركب .

10. قلة الجرعة السمادية وبما يتناسب مع التدهور الحاصل بالأراضي الزراعية .

11. -تأخر تجهيز الاسمدة بسبب تأخر إقرار الخطة الزراعية

12. اعتماد التجهيز على المستوى الفردي لكل فلاح .

13. مشاكل الحراثة والحصاد والآليات الزراعية والمكننة .

14. مشاكل تتعلق بالبساتين (النخيل – الفواكه –الخضر والغابات ) .

15. الاراضي الزراعية تدار من خلال مجموعة كبيرة من القوانين والقرارات والتعليمات أبتدأ من القانون 30 لسنة 1958 الى قانون 35 لسنة 1983 وبالتالي يسبب ارباك في التنفيذ وعدم استقرار العلاقات الزراعية .

16. تأخير إقرار قروض المشاريع الخاصة بالمصرف التعاوني العام واللجنة المركزية ولجنة رئاسة الوزراء وغالباً ما يتم اعادة المعاملات الخاصة بالمستثمرين لغرض تحديث الطلبات والموافقات بالرغم من كون هذه الدوائر هي التي تتحمل التأخير في انجازها في الوقت المحدد .

17. قلة المستثمرين في مجال استصلاح الاراضي الزراعية .

18. معظم الأراضي داخل المحافظة مثقلة بالحقوق التصرف او التعاقد وهذه الأراضي ذات ميزة استثمارية لقربها من الطرق وخصوبتها وفيها خدمات عامة .

**حلول اخرى للفلاحين لحل مشاكل هجرة الاراضي وتجريفها :**

1. تأليف لجنة خاصة بأقرار قروض المشاريع الكبرى لكل محافظة ولا يكلف أي من أعضاء هذه اللجنة للعمل في لجان المحافظات الاخرى .
2. : تأليف لجنة مركزية خاصة لتخصيص المشاريع المحافظة و لاتكلف هذه اللجنة للعمل في محافظات اخرى .
3. تخويل المحافظة صلاحية تخصيص الاراضي للمشاريع الزراعية .
4. السيطرة الكاملة على استيراد المنتجات الزراعية المستوردة وفق مامعروف بالاسواق المحلية من خلال:
5. فرض رسوم كمركيه عالية على المستورد.
6. ادخال الانتاج المستورد في السيطرة النوعية لمعرفة نوعيته ومدى صلاحيته (الاكسباير )
7. استخدام الرسوم الكمركيه لدعم المبادرة الزراعية .
8. اصدار تعليمات ملزمة لقبول دراسات الجدوى المعدة وفق الاسعار السائدة في كل محافظة ومن مكاتب مجازة من قبل وزارة التخطيط لتحقيق العدالة والشفافية في اقرار القروض .
9. تأهيل خطه خاصه لمنح القروض واختصار الوقت لاعطاء القرض.
10. - نقترح ان تكون صلاحية اعطاء القرض وخاصة في الزراعة الموسمية من قبل مدير الزراعة في المحافظة وان تكون صلاحية المدير ب(250 مليون فما دون) .

اسباب مناخية اخرى :

1. يتناقص الغطاء النباتي في بابل مع تزايد التمدد الصحراوي بسرعة كبيرة وتزايد شدة العواصف الترابية بشكل غير مسبوق وبصورة متكررة خلال السنه ،
2. ويسبب ذلك اضرارا بيئية وصحية كبيرة في بابل ، ويقلص التنوع الاحيائي في البيئة البابلية، ويهدد الصحة العامة للسكان ويؤدي الى تفشي الفقر والامراض والهجرة من الارياف وتتدهور خصوبة التربة والانتاج الزراعي .

الحل :

تعتبر الأحزمة الخضر من أهم الأساليب العلمية المستخدمة للحفاظ على بيئة صحية في المدن تلك التي تقع على مشارف الصحراء والتي تتعرض باستمرار الى عواصف رملية وترابية تؤثر على صحة الإنسان وبيئته حيث تزرع هذه الأحزمة الخضر بأشجار دائمة الخضرة على شكل اشرطة تمتد على الحدود الصحراوية للمدن لتشكل مصدات للرياح القوية الأخرى .

**التوصيات :**

وفقا لما سبق من مشاكل تخص الاراضي الزراعية وتجريفها ..نجد ان علاج الاراضي الزراعية مساله لابد منها لكي ننهض بواقع الزراعه في العراق وتصبح اراضينا الزراعية تحتل المساحة الاكبر من الاراضي ...

ولو علمنا مقدار نشاط ونمو الاقتصاد العراقي يزداد بمقدار عال جدا اذا ما نهضت الزراعه ونشطت واصبحت المحاصيل الزراعية وفيرة التواجد بالسوق واغنت السوق العراقية ...وبذلك تحقق الهدفان

الاول : نستغني عن المستورد في كل انواع الاغذية والمنتوجات الزراعية وسد حاجة المواطن العراقي .

الثاني : الاستغناء عن المستورد بكل انواعه وبذلك الاستيراد قليل جدا او يكاد يكون معدوم وهذا ينعكس على الاقتصاد العراقي .

الانتاج الزراعي في العراق يعطي للفلاح الاستقرار المكاني والمعاشي ويحقق بقاء الارض الزراعية كما هي بنوعية الانتاج وكميته وهذا حتما سينعكس على عدم تجريفها وتركها ويصبح للفلاح المعنوية العاليه للاستزراع والبقاء في ارضه

الدعم الحكومي الذي تقدمه الدوله للفلاح وفقا لما سبق ووفقا لما ورد من مشاكل ومعالجات فان تحقيق الناتج الافضل سيكون في يد الاقتصاد العراقي والفلاح .

الانعكاسات البيئية للارض العراقية هو استمرار تواجد الغطاء النباتي بشكل واضح وكثيف مما يقلل من ظاهرة الاحتباس الحراي وما الى اخره من قضايا البيئة الطارئة والتلوث البيئي للهواء .

الاخذ بنظر الاعتبار كل الحلول والمقترحات الانفة الذكر وحسب المشاكل التي ادرجت اعلاه هو الخطوة الافضل للارتقاء بالواقع الزراعي والتقليل الامثل من تجريف الاراضي الزراعية .

تعتبر الأحزمة الخضر من أهم الأساليب العلمية المستخدمة للحفاظ على بيئة صحية في المدن تلك التي تقع على مشارف الصحراء والتي تتعرض باستمرار الى عواصف رملية وترابية تؤثر على صحة الإنسان وبيئته حيث تزرع هذه الأحزمة الخضر بأشجار دائمة الخضرة على شكل اشرطة تمتد على الحدود الصحراوية للمدن لتشكل مصدات للرياح القوية الأخرى , وتعزيز تجربة بابل في العمل مع الوكالات الدولية المعنية بتحسين البيئة وبناء الاقتصاد الاخضر.

الاهتمام بالارض المزروعه وحمايتها من الدهور تلعب دور مهم في خلق فرص عمل لآلاف المواطنين المحافظة وتحريك الاقتصاد المحلي وتعلم ممارسة مهن وانشطة اقتصادية اخرى. وكذلك خلق حالة عامة من التآزر والشعور بالمصير المشترك والمسؤولية الوطنية والتضامن لإنجاز مشروع للنفع العام .

تعزيز امكانيات البحث العلمي وتطوير القدرات في مجالات الطاقة المتجددة والبيئة والهندسة والاسهام في نقل بابل الى مرحلة التأقلم الفعال مع التغيرات المناخية وتقديم مشاريع لدعم الاراضي الزراعية .

فتح فرص الاستثمار في بابل والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في ميدان التشغيل ومكافحة التصحر والتسويق والادارة والتنسيق والتصدير وغيرها .

**ب- الاسس المتعلقه بادارة القوانين الخاصة بالزراعه :**

**ج- الاسس المتعلقة باسلوب الادارة بين المديرية والوزارة :**

**الاستنتاجات**

**المصادر :**